فولا سدس لها اى صوابا وهو النقص بمادون الثلث فالمقصود بالخطاب الحاظرين
قال ابن عباس رضى الله عنهما فى رواية عطا كان الرجل اذا حضرته الوفاة فقعد
عنده اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انظر لنفسك فان ولدك لا
يغنون عنك من الله شيا فيقدم لها له ويحب ولده وهذا الان تكون
الوصية فى الثلث تكرم الله سبحانه ذلك منهم فانزل ولبخش الذين لو تركوا
من خلفهم ذرية ضعافا **فان فلم** اذا كان الخطاب مع حاضرى
الموصى والنهى لهم فمقتضى هذا ان الموصى اذا جاوز الثلث فى وصيته لا اثم
عليه لان النهى لم يواجههم وان وصيته صحيحة اذ لو لم تصح لما حذر الحاضرين عن ذلك **فلما** اذا فعل ذلك فهو ما تقوم ووصيته على صحته
لبيان النبى صلى الله عليه وسلم رويناه فى الصحيحين عن سعد بن ابى وقاص
قال جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى عام حجة الوداع من الم اشتد
فقلت يا رسول الله قد بلغ بى من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا يرثنى
الا ابنة افاتصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالشطر يا رسول الله قال لا
قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك اغنيا
خير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس والنهى يقتضى التحريم والفساد
على قول اكثر الاصوليين ولانه صلى الله عليه وسلم لما بلغ الثلث واجازه
مع استكثاره له وكراهته الوصية به وحبته لما هو دونه حيث قال الثلث
والثلث كثير انك ان تذع ورثتك اغنيا خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس
دل ذلك على انه محل الجواز وان ما فوقه غير محل للجواز ولانه روى عن ابن
عباس رضى الله عنهما ان الخطاب وارد مع الموصى اصالة **قال فان فلم**
هذا الحكم قدره الله سبحانه بوصفين فى الحكم لو لم يترك ورثة اوترك
ذرية يا لغين غير ضعفا فالجواب انه اختلف اهل العلم فيما اذا لم يترك
ورثة فمنعه مالك والشافعى واهل المدينة والاوزاعى واحمد فى احد قوليه
وجوزه ابو حنيفة واسحق واحمد فى قوله الاخر وروى عن عبيد الله بن
مسعود رضى الله تعالى عنه ويدل لهؤلاء المفهوم من الاية والحديث لذكر
الذرية والورثة فيهما ومخالفهم لا يسلم انه مفهوم مخالف للنطوق بل يقول
هو مسكوت عنه موافق للمنطوق به بالنظر والقياس لان المسلمين ورثته
وفهم الايتام واضعفا فلا يجوز له الحيف عليهم والتخصيص باحدهم
واما اذا كان ورثته يا لغين غير ضعفا فقد تعوا هما لعلم على سعة افضا الصفا
لحديث سعد رضوان الله عليه وذكر الضعف جاء على سبيل التوفيق لقلوبهم
والتلطف بهم فى ترك الحيف بدليل المخاطبة بالذرية والورثة وسايرالورثة

فى ذلك

فى ذلك سوا الحديث سعد ولاجل الاتفاق على منع الحيف قال الشيخ ابو حامد
الاسفرايينى من الشافعية لا يصح الوصية بما زاد على الثلث فولا واحد قارن
اجازه الورثة فهل يكون ذلك تنفيذا لما فعله الموصى او ابتداء عطية من الورثة
على قولين وقال غيره هل تصح الوصية فيه قولان **احدهما** انها باطلة ○
والثانى انها صحيحة لما صا وقفا وتعلق حق الورثة لا يمنع الصحة كالشفعة

قوله تبارك وتعالى يوصيكم الله فى اولادكم الاية ذكر الله
سبحانه فى هذه الاية ميراث الاولاد الذكور والاناث فان كانت واحدة
فلها النصف وان كن فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وقد علم بهذا ميراث
الذكور اذا كانوا بنا واحدا فله الكل لانه مثل حظ الانثيين عند
افرادهما بابوين وان كانوا اكثر من ذلك فالمال بينهم بالتعصيب وهذا
اجماع من الامة وبزيده بيانا ما رويناه فى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما
تعالى عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال الحقوا الفرايض باهلها فما بقى فهو لاولى
ذكر والبنتين او لى الرجال بالبيت واجمعت الامة ايضا على ان للبنتين الثلثين
الاما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال للبنتين النصف والثلثان
مختص الثلاث فصاعدا اخذا بظاهر قوله تعالى فان كن نسا واقل الجمع عنده
فى لسان قومه ثلث ويجب الحمل الامر من الثلث الى السدس بالاخوين
لانهما ليسا عنده باخوة **فان فلم** فكيف المخلص من شبهته قلنا يكون
المخلص من ثلثه اوجه **احدها** ان المراد بالنسا الاثنتين اما
حقيقة او مجازا وكلمة فوق صلة او زياده لما روى عبد الله بن محمد بن
عقيل عن جابر رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى البنتى
الثلثين **وثانيها** انه من مجاز التقدير والتاخير والتقدير فان
كن نسا اثنتين فما فوق ذلك وفوق كله ستعمل فى ذلك كثيرا لقوله
تعالى فاضربوا فوق الاعناق اى فاضربوا الاعناق فما فوقها فارشد الى
ضرب الراس والعنق لما فيه من التكاله فيهما لضعفهما واجتماع العروق
فيهما وخفه لباسهما وسكون العقل فيهما وهذا احسن من مجاز الزيادة
والصله لما ذكرته ولما فيه من الدلاله على حكم الثلث **وثالثها**
جمع النسا على الثلث ومن استعمل كله فوق فى ما دون الثلثين من غير تقدم
ولا تاخير وان حكم البنتين ما خوذ من محوى الخطاب لا من نص الخطاب
فذكر الله سبحانه ان فرض البنت الواحدة النصف وذكر ان فرض المكنان
اللاتى هن فوق الاثنتين الثلثان والجمع النسا بقوله فوق الثنتين للابوين طان